الفصل الثالث

الهمز والتسهيل وعلاقته بالإبدال

تمهيد :

الإبدال درس من دروس التصريف ، وهو أيضًا درس من دروس فقه اللغة العربية ، ولكل من فقهاء اللغة والصرفيين طريقة خاصة فى معالجة مسائله ، وتبيان دقائقه ، أما الصرفيون فيعنون بتفصيل صوره الواجبة والجائزة والشاذة ، وقد عرضوا فى باب الإعلال للمسائل التى تقلب فيها الألف والواو والياء إلى الهمزة وجوبًا وجوازًا[1] ، وعرضوا أيضًا فى باب تخفيف الهمزة إلى الصور التى تقلب

---

(١) أولاً مواضع الوجوب :

(أ) أن تتطرف الألف والواو والياء بعد ألف زائدة تطرفًا حقيقيًّا نحو صحراء وسماء ودعاء وظباء وبناء أو حكميًّا نحو اكتفاءة واصطفاءة .

(ب) أن تقع الألف والواو والياء بعد ألف مفاعل وشبهه، بشرط أن تكون مدًا زائدًا فى المفرد نحو قلائد، وعجائز، وصحائف .

(جـ) أن تقع الواو والياء عينًا لاسم فاعل أعلت فى فعله الثلاثى بشرط أن تبقى العين فى مكانها نحو قائم وصائم وبائع ودائن .

(د) أن تقع الواو والياء ثانى حرفين لينين بينهما ألف مفاعل وشبهه سواء أكان الحرفان متماثلين - واوين أو ياءين - أم كانا مختلفين نحو أوائل ونيائف وسيائد، وبوائع .

(هـ) أن تجتمع واوان فى صدر الكلمة، على أن تكون الثانية متهمًا غير مدة نحو أُوَل جمع الأولى ونحو أواصل، أو تكون مدة أصليّة نحو أولى أنثى الأوّل .

(٢) ثانيًا : مواضع الجواز: وهى خاصة بالواو إلا فى موضع :

(١) أن تجتمع واوان فى صدر الكلمة، وتكون الثانية مدة عارضة لانقلابها عن حرف زائد نحو ووريَ التراب .

(٢) أن تكون ثانية الواوين المصدرتين مبدلة من حرف صحيح نحو أولى (« أصلها وُوْلى) أنثى الأوأل من وأل بمعنى لجأ.

(٣) أن تكون الواو مضمومة ضمة لازمة وهى غير مشددة، ولا موصوفة بموجب الإبدال نحو أجوه فى وجوه وأدؤر فى أدور.

(٤) أن تكون الواو مصدرة مكسورة نحو إشاح فى وشاح .

(٥) تبدل الياء همزة جوازًا إذا وقعت بين الألف وبين ياء النسب . نحو رائى فى رايى .

(راجع كتاب دراسات صرفية للدكتور إبراهيم البسيونى من ص ١٥ إلى ص ٢٧).

الهمزة فيها إلى الألف والواو والياء ، قياسًا وشذوذًا ، كما بيناها فى الفصل الأول ، وأما فقهاء اللغة فيعنيهم بالدرجة الأولى أن يبحثوا عن سرّ هذا التبادل ، وعن مسوغاته ، ثم يتأتى لهم بعد ذلك التقنين ، ووضع المعايير التى تحكم الإبدال بحيث يعد ما خالفها خارجًا عن الإبدال .

والإبدال من البحوث التى ظهرت فى وقت مبكر ، وكانت محل نظر علماء اللغة قديمًا ، ولا يزال المحدثون من علماء اللغة يعرضون لآراء القدماء فى الإبدال ، فى ضوء الدراسات اللغوية الحديثة ، ولعلهم إلى الآن لم يصلوا إلى آخر ما يقال فى هذا الباب ، وكل ما نريد أن نعرض له فى هذا الفصل هو رأى علماء اللغة قديمًا وحديثًا ، فى علاقة الهمزة ، بالألف والواو والياء ، وهل تسوغ الإبدال فى حالى الإعلال والتسهيل أم لا؟.

* * *

آراء القدماء فى الإبدال :

يعرّف علماء اللغة الإبدال بأنه « جعل حرف مكان حرف غيره»[1] أو هو كما قال ابن يعيش «البدل أن تقيم حرفًا مقام حرف إما ضرورة ، وإمّا صنعة واستحسانًا[2] ، وهذا التعريف أو ذاك يشعر بأن عملية الإبدال عملية إرادية يقوم بها المتكلم متى شاء» ، والواقع أن حدوث هذه الظاهرة غير متوقف على إرادة تقصد إليه ، وإنما هو عملية ترتبط بالتاريخ وبالزمن الطويل ، بحيث يجد المتكلمون باللغة أنفسهم أمام كلمات متعددة يدل تشابهها على أن إحداها قد تعرضت للتطور الصوتى خلال السنين ، وليس من حق أى إنسان أن يقوم هو بإحلال صوت محل صوت آخر من أجل توليد مفردة أو صيغة جديدة يضيفها إلى ما لدينا من تراث لغوى ، بل المفروض أننا نلتزم بما ورثناه من تقاليد هذه الفصحى[3] ، « فالإبدال إذن لون من ألوان التطور الصوتى ، ولهذا التطور عوامله الفعالة ، التى قد تتمثل فى

---

(١) شرح الشافية للرضى ج٣ ص١٦٧.

(٢) شرح المفصل لابن يعيش ج١٠ ص٧.

(٣) الأصوات فى قراءة أبى عمرو بن العلاء ٢٩٦-[صـ٢٦٥أثر القراءات في الأصوات والنحو العربى].

اختلاف أعضاء النطق أوفى اختلاف البيئة الجغرافية أو فى اختلاف الحالة النفسية لدى شعب من الشعوب ، أو فى ميل الإنسان إلى ما هو أسهل من الأصوات أو إلى ما هو أكثر شيوعًا واستعمالاً ، أو إلى تحقيق الانسجام بين الأصوات المتجاورة عن طريق المماثلة تارة وعن طريق المخالفة تارة أخرى ، إلى غير ذلك مما يعرف بعوامل تطور الأصوات[1] .

وعلماء اللغة القدماء اختلفت نظرتهم إلى ما يحدث من تطور بين كل صوتين مبدلين ، فمنهم من كان يرى أن الصوتين يمكن أن يقع الإبدال فيهما ، وإن لم تكن هناك صلة صوتية تربط بينهما ، ومنهم من يرى أنه لا بد من وجود صلة صوتية تربط بين الصوتين المبدلين ، كالتقارب فى المخرج أو فى الصفة أو فيهما معًا ، وأقدم من عرف أنه اشترط التقارب ، أبو زكريا الفراء (ت ٢٠٧هـ) يقول الدكتور مهدى المخزومى : «وقد يكون من عوامل الإبدال تقارب الأصوات فى المخرج وهذا أمر التفت إليه الكوفيون ، ونص الفراء عليه ، فقد قال فى تفسيره قوله تعالى : ﴿ وَإِذَا ٱلسَّمَآءُ كُشِطَتْ ﴾ (التكوير:١١) : نزعت وطويت ، وفى قراءة عبد الله : «قشطت» بالقاف ، وهما لغتان ، والعرب تقول : الكافور والقافور ، والقف والكفّ ، إذا تقارب الحرفان فى المخرج تعاقبًا فى اللغات ، كما يقال جدث وجدف ، تعاقبت الثاء والفاء فى كثير من الكلام كما قيل الأثافى والأثاثى ، ووقعوا فى عاثور شر وعافور شرّ»[2] ، فالفراء إذن يشترط لحدوث التعاقب الذى هو الإبدال ، التقارب فى المخرج ، ويرى أنه يقع فى اللهجات المختلفة .

ثم جاء من بعده يعقوب بن السكيت (ت ٢٤٤هـ) فنظر إلى الإبدال على أنه من خصائص اللغة العربية ، وتصور أن العرب كانوا يستبدلون حروفًا بأخرى دون سبب ظاهر[3].. كما تصور إمكان وقوع الإبدال فى البيئة الواحدة[4]. وقد نسب إليه

---

(١) راجع الأصوات اللغوية من ص ٢٣١ إلى ص ٢٥٨، وراجع كتاب التطور اللغوى لعبد الرحمن أيوب من ص١٨ إلى ص٢٧ ط ١٩٦٤م.

(٢) مدرسة الكوفة ص١٧٧ نقلاً عن معانى القرآن للفراء ص٢١١.

(٣) من أسرار اللغة د. إبراهيم أنيس ص٦٧.

(٤) المرجع السابق ص٧٢.

السيوطى أنه قال:« حضر أعرابيان من بنى كلاب فقال أحدهما (إنفحة) وقال الآخر (منفحة) ثم افترقا على أن يسألا جماعة من أشياخ من بنى كلاب ، فاتفق جماعة على قول ذا ، وجماعة على قول ذا ، وهما لغتان[1] ، «فيتضح من هذا المثال ، ومن بعض ما ذكره فى رسالته (القلب والإبدال) مثل الحسيفة ، والحسيكة ، بمعنى الغل والعداوة ، والحساكل والحسافل (الصغار) ، والسلفان والسلكان (أولاد الحجل) [2] ـ أنه لم يكن يشترط القرابة المخرجية بين الصوتين لحدوث الإبدال ، إذ لا علاقة بين الهمزة والميم ، فيما ذكره السيوطى ، ولا بين الفاء والكاف فى بقية الأمثلة ، ويتضح أيضًا مما ذكر أن الإبدال عنده يقع فى اللهجة الواحدة ، ويقرب من ذلك رأى أبى الطيب اللغوى (٣٥١هـ) الذى جمع فى مؤلفه كتاب الإبدال كثيرًا من هذا النوع الذى اختلفت صورتاه فى صوت واحد دون بقية الأصوات ، رغم أنه قد لا توجد أدنى علاقة بين الصوتين . . . وكان من آرائه أن الإبدال بجميع صوره لا يقع إلا بين لهجتين مختلفتين ، فقال : « ليس المراد بالإبدال أن تتعمد العرب تعويض حرف من حرف ، وإنما هى لغات مختلفة لمعان متفقة ، تتقارب اللفظتان والمعنى واحد ، حتى لا يختلفان إلا فى حرف واحد ، قال والدليل على ذلك أن قبيلة واحدة لا تتكلم الكلمة طورًا مهموزة ، وطورًا غير مهموزة ولا بالصاد مرّة ، وبالسين أخرى ، وكذلك إبدال لام التعريف ميمًا ، والهمزة المصدرة عينًا ، كقولهم فى نحو أنْ (عنْ) لا تشترك العرب فى شىء من ذلك ، وإنما يقول هذا قوم ، وذاك آخرون »[3] .

فأبو الطيب لم يفترق فى رأيه السابق مع ابن السكيت ، إلا فيما قال به من أن الإبدال لا يقع إلا بين لهجتين مختلفتين ، وفيما عدا ذلك فهما متفقان فى القول بحدوث الإبدال فيما تقارب بين الأصوات وفيما تباعد على حدّ سواء .

---

(١) المزهر ج١ ص٢٨١.

(٢) الكنز اللغوى فى اللسان العربى (ويشتمل على رسالة القلب والإبدال لابن السكيت ص٣٦).

(٣) مقدمة كتاب الإبدال لأبى الطيب اللغوى ص١٣ ، ١٤.

وقد كان أبو العباس المبرد (٢٨٥هـ) يخالف ابن السكيت كل المخالفة ، فيشترط القرابة المخرجية لحدوث الإبدال ، ويرى أنه يقع فى اللهجات المختلفة ، يؤخذ رأيه ذلك مما علق به على أبيات الحسن بن هانئ (السريع) :

ما حطك الواشون عن رتبة عندى ولا ضرك ما اغتابوا
كأنهم أثنوْا ولم يعلموا عليك عندى بالذى عابوا

قال المبرد : وهذا المعنى عندى مأخوذ من قول النعمان بن المنذر لحجل ابن نضلة وقد ذكر معاوية بن شكل ، فقال : أبيت اللعن : إنه لقَعْو الأليتين مقبل النعلين ، فحج الفخذين ، مشّاء بأقراء ، تبّاع إماء ، قتّال ظباء ، فقال النعمان : أَرَدْت أن تذيمه فمدهته . . . وقوله فمدهته يريد مدحته ، فأبدل من الحاء هاء لقرب المخرج ، وبنو سعد بن زيد مناة من تميم تقول ذلك ، ولخم ومن قاربها[١] فالمبرد إذن كان يتفق مع الفراء فى أن الإبدال لا يقع إلا بين الصوتين المتقاربين فى المخرج ، وإلا فى اللهجات المختلفة .

ولما أطل القرن الرابع الهجرى وجدنا فكرة التقارب فى المخرج قد نمت وازدهرت ، فابن فارس (ت ٣٩٥هـ) ذكر فى كتابه الصاحبى أن الإبدال من سنن العرب وأنهم يقولون : مدحه ومدهه ، وفرس رِفَلّ ورِفَنّ ، ويقولون لفَلَق الصبح فرقه ، واستنكر ما نسب للخليل ، من أن الآية ﴿ فَجَاسُواْ خِلَٰلَ ٱلدِّيَارِ ﴾ (الإسراء:٥) معناها فحاسوا ، وأن الجيم قامت مقام الحاء[٢] . فربما يكون استنكاره ذلك لعدم تحقق العلاقة الصوتية بين الجيم والحاء فى نظره ، لأن الأولى من وسط اللسان ، والثانية من الحلق ، وقد بدت فكرة التقارب فى المخرج أوضح ما تكون عند ابن جنى (٣٩٢هـ) المعاصر لابن فارس ، فقد عقد بابًا فى كتابه الخصائص عنوانه (باب فى الحرفين المتقاربين يستعمل أحدهما مكان صاحبه)[٣] وقد جمع فى هذا

---

(١) كتاب الكامل للمبرد ج٢ ص٩٦ مطبعة الاستقامة بالقاهرة (بدون تاريخ)، وقارن مع مقدمة كتاب الإبدال لأبى الطيب اللغوى ٨١، والإبدال لابن السكيت ٩٠.

(٢) الصاحبى ص١٧٣ بتصرف .

(٣) انظر الخصائص ج٢ ص٨٢ وما بعدها .

الباب عددًا من الكلمات كل اثنتين منها اتفقتا فى المعنى وفى سائر الحروف إلا فى حرف واحد ، ثم قسم ما جمعه إلى قسمين : قسم عدّه من باب الإبدال وهو ما أمكن الحكم فيه بأصالة أحد اللفظين ، وفرعيه الآخر ، وقسم ليس من الإبدال وهو ما كان كل من اللفظين فيه أصلاً قائمًا برأسه ، فمثلاً طبرزل وطبرزن ليسا من باب الإبدال لتساويهما فى الاستعمال فهما أصلان مستقلان ، وخامل وخامن فهما من باب الإبدال لأن الأول أكثر استعمالاً وتصرفًا فهو أصل ، أما الثانى (خامن) فهو فرع لِقلّة استعماله وتصرفه . وواضح من ذلك أن شرط الإبدال عند ابن جنى هو التقارب فى المخرج ، وشىء آخر هو أن يكون أحدهما أصلا والآخر فرعًا له ، وقد أكد ابن جنى فكرة التقارب بين الحرفين المبدلين فى مواضع أخر من كلامه ، ومنها قوله فى سر الصناعة : « فأما من قال فى قول تأبّط شرًا :

كأنمـا حَثْحثـوا حصـا قوادمُـه أو أم خشف بذى شث وطبَّـاق[1]

أنه أراد : حثثوا ، فأبدل من الثاء الوسطى حاء ، فمردود عندنا ، وإنما ذهب إلى هذا البغداديون ، وأبو بكر أيضًا معهم ، وسألت أبا على عن فساده فقال : العلة فى فساده أن أصل القلب فى الحروف إنما هو فيما تقارب منها ، وذلك كالدال والطاء والتاء ، والذال والظاء والثاء ، والهاء والهمزة ، والميم والنون ، وغير ذلك مما تدانت مخارجه ، فأما الحاء فبعيدة عن الثاء ، وبينهما تفاوت يمنع من قلب إحداهما إلى أختها »[2] فابن جنى إذن قد أخذ فكرة التقارب فى المخارج من أستاذه أبى على الفارسى ، وقد أخذ عليه بعض المُحْدَثِين ربط باب الإبدال بفكرة الأصالة والفرعية التى ترجع إلى الاستعمال كثرة وقلة ، وهؤلاء يرون أن مقياس

---

(١) البيت من بحر البسيط، وهو فى سر صناعة الإعراب ١٩٧/١، ٢٠٤، والدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جنى ١٣٦، والصحاح (شث)، وتاج العروس (شث) (حصص) ولسان العرب (حثث) (شث)، (وحصص)، (طبق)، والمعجم المفصّل ١٩٦/٥.

قال الأصمعى : الشّثّ من شجر الجبال. والطّباق شجر ينبت بالحجاز إلى الطائف .

الخشف : ولد الظبى .

(٢) سر صناعة الإعراب ج١ ص١٩٧.

الاستعمال غير منضبط ، لاختلاف تداول الكلمة فى العصور المتفاوتة ، فيؤدى ذلك إلى الحكم عليها بأحكام متفاوتة[1]، «بمعنى أن الكلمة قد يكثر استعمالها فى عصر من العصور ، ثم تموت فى عصر آخر ، فكيف يمكن الحكم بأصالتها فى زمن ، وبفرعيتها فى زمن آخر ، غير أنه يمكن القول بأن ما دوّن من ألفاظ اللغة العربية إلى عصر ابن جنى فيه كفاية وغنية ، وصالح للاحتكام إليه فى تأسيس القواعد والمقاييس على نحو ما فعل ابن جنى .

وقد حذا ابن سيده حذو ابن جنى ومن سبقه فى اشتراط التقارب المخرجى لحدوث الإبدال ، فقال فى كتابه المخصص : « فأما ما لم يتقارب مخرجًا البتة فقيل على حرفين غير متقاربين فلا يسمى بدلاً ، وذلك كإبدال حرف من حروف الفم من حرف من حروف الحلق»[2] وهكذا انقسم اللغويون العرب إلى فريقين :

الأول : يشترط وجود العلاقة المخرجية لحدوث الإبدال ، ويمثله الفراء ، والمبرد وأبو على الفارسى ، وابن فارس ، وابن جنى ، وابن سيده .

الثانى : لا يشترط مثل هذا التقارب ويرى إمكان حدوث الإبدال بين المتباعدَيْن ويمثله ابن السّكيت ، وأبو الطيب اللغوى ، ويمكن أن يدخل معهم أبو بكر ابن السرى السراج والبغداديون كما يفهم من نص ابن جنى السابق .

* * *

آراء المحدثين :

وقد تناقل العلماء هذين المذهبين حتى وجدناهما فى العصر الحديث ، فبعض المُحْدَثِين لا يرون ضرورة التقارب فى المخرج لحدوث الإبدال ، بل ربما كان التباعد مسوغًا للإبدال عندهم مثل التقارب تمامًا ، ومن هؤلاء الأستاذ عبدالله أمين ، الذى جعل العلاقات التى تسوغ الإبدال على النحو الآتى[3] :

---

(١) فقه اللغة العربية (المقرر على الصف الثالث) دكتور إبراهيم نجا ص٧٢/ ط : الثانية ـ العربية خصائصها وسماتها د. عبد الغفار هلال ص٣١٧ ط ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م.

(٢) انظر المخصص ج١٣ ص٢٧٤.

(٣) انظر كتاب الاشتقاق للأستاذ عبد الله أمين ص٣٥٢.

(١) **التماثل** : وهو أن يتحد الحرفان مخرجًا وصفة ، كالياءين والثاءين .

(٢) **التجانس** : وهو أن يتفق الحرفان مخرجًا ، ويختلفا صفة كالدال والتاء .

(٣) **التقارب** : وهو أنواع :

(أ) أن يتقارب الحرفان مخرجًا ، ويتحدا صفة كالحاء والهاء .

(ب) أن يتقارب الحرفان مخرجًا ، وصفة ، كاللام والراء .

(جـ) أن يتقارب الحرفان مخرجًا ، ويتباعدا صفة كالدال والسين .

(د) أن يتقارب الحرفان صفة ، ويتباعدا مخرجا كالشين والسين .

(٤) **التباعد** : وهو نوعان : -

(أ) أن يتباعد الحرفان مخرجًا ، ويتحدا صفة كالنون والميم .

(ب) أن يتباعد الحرفان مخرجًا ، وصفة ، كالميم والضاد .

وهذا الرأى الذى يبدو أنه كان متابعًا فيه لابن السكيت ، بدليل أنه اعتمد على كتابه (القلب والإبدال) فى كثير من الأمثلة التى ذكرها ـ لم يسلم من النقد ، لأن (من هذه العلاقات المسوغة للإبدال ، ما لا يبدو منطقيًا قط ، بل يمكن القول فيه أنه مضطرب تارة ، ومتناقض تارة أخرى ، والاضطراب واضح فى بعض حالات التقارب ، كالحالة الثالثة ، وأوضح ما يكون فى الحالة الرابعة منها ، وهى التى يتقارب فيها الحرفان صفة ، ولكن يتباعدان فى الأمر الأهم وهو المخرج ، كالشين والسين ، فما ندرى كيف أدرجوا مفهوم التباعد فى مفهوم التقارب ، وكيف جمعوا بين النقيضين وسموهما باسم واحد ، . . وهذا الاضطراب فيما سموه علاقة التقارب ليس شيئًا يذكر إذا قارناه بالتناقض الصريح الذى لا سبيل إلى دفعه فيما سموه علاقة التباعد وعدوه رغم اسمه هذا ـ من مسوغات الإبدال»[1] هذا تعليق الدكتور صبحى الصالح ، وواضح منه أنه ينكر أن يكون التباعد فى المخرج أو الصفة مسوغًا للإبدال ، ويبدو من خلال حديثه أنه يرتضى رأى الأستاذ عبد الله

(١) باختصار من كتاب دراسات فى فقه اللغة د. صبحى الصالح ص ٢٤٥، ٢٤٦.

أمين فى القول بأن الشين والسين من المتباعدين فى المخرج ، ولذا أنكر عليه وضعهما ضمن حالات التقارب ، والواقع أن الشين والسين ليسا من المتباعد فى المخرج لأن الأولى تخرج من وسط اللسان مما يلى الأضراس وتستطيل نحو المقدم ، والثانية تخرج من طرف اللسان والثنايا فلو وضعهما الأستاذ أمين فى الحالة الثانية من حالات التقارب لكان حديثه عن التقارب فى غاية الدقة .

وأما الفريق الثانى من المُحْدَثِين فقد رأى أنه لا بد من وجود العلاقة المخرجيّة بين الصوتين كى يتم بينهما الإبدال ، ومن هؤلاء الأستاذ جبر جومط ، الذى قال : « فأما بقية الحروف ، وتعرف اصطلاحًا بالحروف الصحيحة ، فتبدل بعضها من بعض فيما إذا كانت من مخرج واحد أو متقاربة المخارج[1]، « وقد سار على هذا النحو معظم علماء اللغة والأصوات فى العصر الحديث ، فاشترطوا شروطًا ثلاثة لحدوث الإبدال وهى[2] : -

(١) أن توجد بين الصوتين علاقة مخرجية أو وصفية .

(٢) أن يتفق اللفظان (المبدل والمبدل منه) فى المعنى على سبيل الحقيقة لا على سبيل المجاز .

(٣) أن يتم الإبدال من الصوت الأصعب إلى الأسهل .

ويبدو أن هؤلاء قد تأثروا بمن اشترط القرابة المخرجيّة من الأقدمين ، كالفراء والمبرد ، وأبى على الفارسى وابن جنى وابن فارس وابن سيده ، وعلى ذلك يمكن أن نقول إن لعلماء اللغة قديمًا وحديثًا مذهبين فى الإبدال : -

---

(١) الخواطر فى اللغة ص٦.

(٢) راجع الأصوات فى قراءة أبى عمرو بن العلاء ص٣٠٠، ٣٠١ - [صـ٢٦٧ ، ٢٦٩ أثر القراءات في الأصوات والنحو العربى]. وراجع (ابن جنى اللغوى رسالة الدكتور عبد الغفار هلال ص٤٨٩، ٤٩٠ -[صـ٧٠٨ عبقريّ اللغويين] وراجع مقدمة كتاب الإبدال لأبى الطيب اللغوى ص٩. وقد تحدثنا عن هذه الشروط مع الشرح والاستقصاء، حيث أوصلناها إلى سبعة شروط فى كتابنا مقاييس الأصالة والفرعية فى الإبدال لابن السكيت من ص١٦ إلى ٢٤ الطبعة الأولى ١٩٩٩م - ١٤١٩هـ دار البشرى ـ القاهرة .

أحدهما : يشترط وجود العلاقة المخرجية أو الوصفية بين كل صوتين مبدلين .

والآخر : لا يرى ضرورة هذا الشرط ، وإذا كان الأمر كذلك فما موقفهم من حلول الهمزة محل الواو والياء ، كما فى إبدال الإعلال ، أو من حلول الألف والواو والياء محل الهمزة كما فى إبدال التسهيل؟؟ وهل ذلك من الإبدال حقيقة ، أم لا؟؟

الواقع أن الذين لا يشترطون وجود العلاقة المخرجية بين المبدل والمبدل منه ، لا يضيرهم أن يسمى حلول الهمزة محل أصوات اللين أو بالعكس إبدالاً ، وليس من الضرورى عندهم أن يبحثوا فيما بينهما من علاقة قد تكون التقارب أو التباعد . أما الذين يشترطون العلاقة المخرجية أو الوصفية لحدوث الإبدال فكانوا على خلاف فيما بينهم حول تحقق العلاقة بين الهمزة وبين الألف والواو والياء فمنهم من نفى ذلك ، ومنهم من أثبته ، ولكل وجهة ، وسنعرض الآن لرأى الفريقين :

أولاً : النافون للعلاقة بين الهمزة وأصوات المدّ واللين :

(١) رأى الدكتور إبراهيم أنيس :

كان الدكتور إبراهيم أنيس ينظر إلى ظاهرة الإبدال على أنها دائمًا تحدث نتيجة التطور الصوتى ، ولقد يكون من الأفضل أن نورد عبارته التى يقول فيها : « حين نستعرض تلك الكلمات التى فسرت على أنها من الإبدال حينًا ، أو من تباين اللهجات حينًا آخر ، لا نشك لحظة فى أنها جميعًا نتيجة التطور الصوتى ، أى أن الكلمة ذات المعنى الواحد حين تروى لها المعاجم صورتين أو نطقين ، ويكون الاختلاف بين الصورتين لا يجاوز حرفًا من حروفها ، نستطيع أن نفسرها على أن إحدى الصورتين هى الأصل والأخرى فرع لها أو تطور عنها ، غير أنه فى كل حالة يشترط أن نلحظ العلاقة الصوتية بين الحرفين المبدل والمبدل منه ، ودراسة الأصوات كفيلة بأن توقفنا على الصلات بين الحروف وصفات كل منها أى أن القرب فى الصفة أو المخرج شرط أساسى فى كل تطور صوتى[1] .

---

(١) من أسرار اللغة ص٧٥.

هذا حديثه عن الإبدال عامة ، وفى موضع آخر ينكر أن تكون الهمزة فى كلمة السماء مبدلة من الواو ، فيقول : «ومع أن الصرفيين يُجمعون على أن الهمزة فى كلمة السماء أصلية منقلبة عن واو ، فإنهم لا يفسرون لنا السبب فى قلب الواو هنا همزة تفسيراً علميًا مقنعًا له أساس من أى نظرية صوتية»[1]، وهذا يدل على أنه كان يرى أن العلاقة الصوتية بين الهمزة والواو منعدمة ؛ لأنها لو كانت متحققة فى نظره ، لما كان هناك مجال للقول بعدم الإبدال فى كلمة (السماء) ونظائرها .

وانطلاقًا من ذلك نراه يفترض «أن الهمزة فى كلمة (السماء) وأمثالها همزة وقف»[2]، ويستأنس لذلك بما ورد فى المعاجم من الكلمات التى لها صورتان إحداهما مقصورة ، والأخرى ممدودة ، أمثال : العطا والعطاء والقفا والقفاء ، والرّنا والرّناء ، والدّوا والدّواء ، والحيا والحياء ، . . . ، مفترضًا أن المد فيها طارئ وأنه نشأ عن ظاهرة التهميز التى سادت لدى البدو فى حالة الوقف[3] ، «وبعد أن استثنى مما أحصاه من هذا اللون من الكلمات ، مجموعة المصادر التى تعبّر عن صوت أو داء ، ووزنها (فُعَال) مثل ثغاء ، وحداء ، ودعاء ، ومكاء ، وضغاء ، وزقاء ، ومجموعة الأسماء التى تجمع على (أفعلة) مثل بناء ، وحذاء ، ورداء ، ورشاء ، وكساء ، ولحاء . . . حيث يعدّ الهمزة فيهما (أى فى المجموعتين) ممثلة للام الكلمة ، ختم حديثه قائلاً «فليس من الشطط أن نقرر أن الأمثلة غير المهموزة ـ فيما عدا المجموعتين ـ تمثل الصورة الأصلية ، وأن نظائرها المهموزة ، صور طرأت عليهما الهمزة فى وقت ما قبل الإسلام ، وتم ذلك على ألسنة البدو ، وفى حالة الوقف أوّل الأمر ، ثم اشتهرت بعد ذلك واستعملت فى غير الوقف أيضًا ، وأصبحت الصورتان مما اعترفت به اللغة المشتركة»[4].

---

(١) الأصوات اللغوية ص١٠٠.

(٢) الأصوات اللغوية ص١٠٢.

(٣) المرجع السابق ص١٠٣ (بتصرف).

(٤) المرجع السابق ص١٠٣.

وخلاصة القول أن الدكتور إبراهيم أنيس كان لا يرى تحقق العلاقة الصوتية بين الهمزة من ناحية ، وبين الواو والياء من ناحية أخرى فى كلمات مثل السماء وبقاء ، وجلاء ، وجفاء ونحوها من مصادر الأفعال المعتلة ، وكان يقول إن وزنها (فَعَل) كما هو القياس فى مصدر الفعل الثلاثى الصحيح ، وليست الهمزة فيها لام الكلمة حتى يكون وزنها (فَعَال) لأن هذا الوزن سماعى وأمثلته نادرة ، وإنما الهمزة فيها ناشئة عن التهميز[1] ، وكذلك كل ماله صورتان مقصورة ، وممدودة ، تكون الهمزة فيه للتهميز الناشئ عن ظاهرة الوقف بالهمزة ، وليست لاما للكلمة باستثناء ما يجمع على (أفْعلة)، أو ما كان على وزن (فُعَال) ودل على صوت أو داء ، فالظاهر أن الهمزة فيه مبدلة من الواو أو الياء عنده .

ونلاحظ على ما ذكره الدكتور أنيس أنه لا يعدو كونه تفسيراً لحالة واحدة من حالات الإبدال الواجب وهو ما تطرفت فيه الهمزة ، أما ما توسطت فيه الهمزة المبدلة نحو قائل وبائع ، وعجائز وصحائف وقلائد وسيائد ، فلا نجد لحلول الهمزة محل الألف والواو والياء تفسيراً فى كلامه ، وكذلك لم يتعرض لتفسير حالات الإبدال فى أوائل الكلمات فى نحو أجوه ، وأولى ، وأواصل وإشاح ، وإسادة ، وأناة ، ولم يتعرض أيضًا لتفسير إبدال التسهيل حيث تحلّ الألف والواو والياء محل الهمزة ، فما تفسير كل ذلك إذا لم نقل بالإبدال؟؟

على أن تفسيره ذلك سيؤدى إلى أن يكون هناك وزن (فَعَلاً) فى مصادر الناقص وهذا لا نظير له فى الصحيح الذى يقيس المعتل عليه . وإذا كان (فَعَال) فى المصادر غير كثير فإنه فى الأسماء غير المصادر كثير ، فهل يفسر أيضًا على أن أصله فَعَل؟؟ وكيف يحمل عندئذ على الصحيح؟ وعلى أى أساس يقوم الفرق بين فَعَال وفُعَال؟ كل هذا يعنى أن تفسير الدكتور أنيس غير صحيح .

(٢) رأى الدكتور عبد الصبور شاهين :

كان الدكتور عبد الصبور شاهين قد تبنّى فكرة انعدام العلاقة بين الهمزة وبين الواو والياء كصامتين وحركتين ، وقد عقد فصلاً خاصًّا فى كتابه (القراءات القرآنية

---

(١) راجع ص ١٠١ إلى ص ١٠٤ من الأصوات اللغوية .

فى ضوء علم اللغة الحديث) لبيان طبيعة الواو والياء وعلاقتهما بالهمزة ، وانتهى فى ذلك إلى أن بين الجانبين مفارقات من عدة وجوه : -

أولاً : الهمزة من الحنجرة والواو من أقصى اللسان ، والياء من وسط اللسان مع ما يحاذى الموضعين من الحنك الأعلى .

ثانيًا : الهمزة صوت انفجارى (شديد) وهما انطلاقيان (لينان) .

ثالثًا : الهمزة صوت ذو وجود صوتى وسياقى (فونتيكى ـ وفونولوجى) أما هما فوجودهما انتقالى سياقى (فونولوجى) فحسب ، مهما تكن ظروف وجودهما فى المادة اللغوية .

رابعًا : الهمزة صوت مهموس أولا هو بالمهموس ولا بالمجهور ، وهما مجهوران ، إلا فى حالة خاصة هى حالة الوقف على مثل العفو والسعى حيث يمكن أن يتعرضا للهمس فى هذا الموقع ، وهو ما يقع أحيانًا لحركات أواخر الكلمات فى حالة ما سماه القدماء بالروم وهى حالة من حالات الوقف[1] ، وهو كذلك لا يرى أساسًا أية قرابة صوتية بين الهمزة والحركات الطوال (الألف والواو والياء) [2]،ومن هنا حكم بخطأ القدماء ومن وافقهم من المحدثين فى كل ما زعموه من دعاوى الإبدال فى هذا الباب ، لعدم وجود العلاقة الصوتية المشترطة لحدوث الإبدال ، وعليه لابد من البحث عن حلّ آخر للمشكلة[3] ، (أى مشكلة الإبدال) ، وفى مقدمة تفسيره لحالات الإبدال ، قدم رأى الدكتور هنرى فليش فى تلك الحالات ، مثبتا عليه بعض الملاحظات ، وهاك عرضًا سريعًا لكل ذلك :

أولاً : تفسير الدكتور هنرى فليش لحالات الإبدال :

ذكر الدكتور هنرى أن العربية الفصحى محكومة ببعض الأحداث الصوتية الكبيرة التى تفسّر جزءًا هامًّا من علم الصرف ، وقد التزم أن يقدم المبادئ الأساسية

---

(١) القراءات القرآنية ص٤٨.

(٢) المرجع السابق ص ٨٨.

(٣) القراءات القرآنية ص ٧٧.

لهذه الأحداث الكبيرة، وحددها فى ناحية المقطع، وفى عدم التوافق بين الفونيمات، وفى طبيعة الصوامت[1]. والمفيد من هذه الاتجاهات فى حل مشكلة الإبدال ثلاثة :-

(١) كراهة الاحتفاظ بمصوت طويل أو مزدوج فى المقطع المقفل .

(٢) كراهة النطق بالصوامت الضعيفة مع مصوت من جنسها أو بعض ما يغايرها .

(٣) ضعف الواو والياء بين المصوتات .

وقد طبق الدكتور هنرى الاتجاهات السابقة على حالات الإبدال فى العربية ، فوجد أن النثر قد يسمح بالمقطع الطويل المقفل (س ح ح س) كما فى صيغة (افعالّ) فالمقطع الثانى منها يسمى بالمقطع المديد أو المقفل الطويل ، وهو مقطع مكروه فى العربية ، ولا يسمح به الشعر ، ولم يرد إلا فى قول الشاعر :

فذاك القصاص وكان التّقاصْ صُ حتما وفرضا على المسلمينا

وذلك على سبيل الشذوذ ، لأنه لم يرد إلا فى بحر المتقارب وفى هذه العروض ولا نظير له فى غيرها من الأعاريض كما نبه إلى ذلك المبرد[2]، ومن أجل ذلك كان الشاعر العربى يتخلص من هذا المقطع المكروه دائمًا ، فيقسمه إلى مقطعين ، وذلك يجعل المصوت الطويل مصوتين قصيرين مفصولين بهمزة ، فتتحول صيغة افعالّ إلى (افعألّ) ، وبذلك يفسر حلول الهمزة محل الألف فى مثل : احمأر ، الضألين ؛ لاحتوائهما على ذلك المقطع[3].

أما بالنسبة للاتجاهين الثانى والثالث فقد طبقهما على حالات الإبدال الواجب وربط بين هذه الحالات جميعًا بوساطة ما عبر عنه بكراهة النطق بالصوامت الضعيفة (الواو الياء) مع مصوت من جنسهما ، وذلك يتحقق فى الواو مع الضمة ،

---

(١) راجع القراءات القرآنية فى ضوء علم اللغة الحديث ص٥٥، ٥٦.

(٢) راجع الكامل للمبرد ج١ ص ١٦، ١٧.

(٣) راجع القراءات القرآنية ص ٥٦، ٥٧، وراجع العربية الفصحى (نحو بناء لغوى جديد). للدكتور هنرى فليش ص ٤٤، ص ٤٩.

والياء مع الكسرة ، وأضاف إليهما الواو مع الكسرة[1] . ففى سماء وبناء ونحوهما ، يفترض أن أصلهما (سماو ، وبناى) ، وأن الواو تلتقى فى حالة الرفع بضمة فيتكون التركيب (آوُ = Awu) وتلتقى فى حالة الجر بكسرة ، فيتكون التركيب (آوِ = awi) وفى الياء تلتقى فى حالة الجر بكسرة ، فيتكون التركيب (آىِ = ayi) ، وقد أحدث تكوين هذه التراكيب الصوتية ثقلاً على اللسان ألجأ الناطق العربى إلى أن يعدل عن الواو والياء إلى الهمزة ، ولكن يبقى فى حالات الواو احتمال التقائها بفتحة حيث يتكون التركيب (آوَ = awa) ، وفى حالات الياء التقاؤها بضمة على مثال (آىُ=ayu) ، والتقاؤها بفتحة على مثال (آىَ = aya) ، وقد حمل الدكتور هنرى هذه الحالات غير المكروهة على سابقتها بوساطة ما أطلق عليه القياس الموحد ، وذلك لتوحيد النموذج اللغوى[2].

وفى نحو قائل وبائع ، وأصلهما قاول وبايع ، يتكون التركيب المكروه وهو (آوِ=awi) فى الأول ، (آىِ=ayi) فى الثانى ، وللتخلص منه قلبت الواو والياء همزة[3].

وأيضًا فى نحو عجائز وصحائف وقوائم نجد التركيبين المكروهين ، وذلك كاف لقلب الواو والياء همزة .

لكن يلاحظ أن الداعى إلى الإبدال فى الأمثلة الخمسة السابقة قد تمثل فى السببين ، فقد وقعت الواو والياء (وهما صامتان ضعيفان) بين مصوتات ، فزاد ذلك من ضعفهما ، كما أن كلا منهما قد تلاها مصوت مكروه من جنسها أو مغاير لها[4] .

وفيما يتعلق بحالات الإبدال الجائز ، وجد كراهة النطق بصامت ضعيف مع مصوت من جنسه أو مغاير له ، محققة فى أمثلته ، ففى نحو (وجوه ووشاح

---

(١) راجع القراءات القرآنية ص٥٩.

(٢) المرجع السابق ص٦٠.

(٣) المرجع السابق .

(٤) المرجع السابق ص٦١ (بتخليص).

وغايى) تتكون التراكيب المكروهة (وُ = wu) ، (وِ = wi) ، (آىِ = ayi) وهذا سر العدول عن الواو والياء فيما سبق ونحوه إلى الهمزة[1] ، هذا هو رأى الدكتور هنرى فليش فى تفسير حالات الإبدال ، وهو رأى فيه جدية وابتكار ، وكان يمكن الأخذ به لولا ما به من ثغرات ، ويمكن إيضاح ذلك بما دُوِّن حول هذا الرأى من ملاحظات :

١- تجاهل فليش مناقشة الإبدال فى حمراء .

٢- إن الشواهد التى ذكرها لبيان كراهة العربى الاحتفاظ بالمصوّت الطويل فى المقطع المقفل مثل (احمأر ولا الضألين) أمثلة لهجية لا تصلح دليلاً على ظاهرة تكاد تعد مقياسًا للغة بوجه عام .

٣- قال الدكتور فليش عن بعض التراكيب إنها خفيفة ، وحملها على التراكيب المكروهة لتوحيد النموذج اللغوى ، مع أن القدماء نصوا على كراهة العرب للنطق بهذه التراكيب ، فليس العدول عن قَوَلَ وَبَيَعَ إلى قال وباع إلا تجنبا للتركيبين (aya awa) .

٤- جمع فليش بين المنهج الصوتى التحليلى ، والمنهج الصوتى السياقى حين عامل المزدوج أحيانًا على أنه صامت ، وأحيانًا اعتبره مزدوجًا تتحلل عناصره[2] .

٥- لم يفرق فليش بمقياسه السابق بين أنواع الإبدال الواجب والجائز والشاذ ، ولم يفصح عن سبب الوجوب وغيره .

٦- لم يستطع فليش تفسير إبدال الهمزة تفسيرًا وافيًا ، فهناك أمثلة كثيرة مثل وُوعِد ووُفِى ، والظبْىُ والدلْوُ ، ونَاى ، وآى (جمع آية) توجد فيها التراكيب المكروهة التى ذكرها وهى : (wu ، yu ، ayi) ومع ذلك لم تقلب همزة[3].

---

(١) راجع القراءات القرآنية ص ٦٥، ص٦٦.

(٢) راجع القراءات القرآنية ص٦٧، ٦٨، ٦٩.

(٣) راجع ابن جنى اللغوى ص ٤٩٦ – قارن مع ٦٥٤ عبقرىّ اللغويين .

٧- إن ما يوجد الآن فى أكثر اللهجات العربية المحلية من النطق بالتركيب (آى=ayi) فى جميع أمثلة الإبدال الواجب نحو بايع وقايم، وجرايد، وعوايد، وفوايد، وقبايل وما شاكلها، واطراده فيها - ينفى قول الدكتور (فليش)، إن هذا التركيب كان مكروهًا، لأن اللغة تتجه فى تطورها غالبًا من الأصعب إلى الأسهل، ثم إنه كان يوجد ذلك التركيب أيضًا فى اللغة الفصحى القديمة فى كلمات كثيرة مثل معايش، وجداول، وقساور، وقاول، وبايع - فعلى أمر.

٨- لم يتعرض الدكتور فليش لتفسير حالات إبدال التسهيل أى قلب الهمزة إلى الألف والواو والياء.

وخلاصة الأمر - كما قال بعض الباحثين[1] - أن الصرفيين وضعوا ضوابط وشروطًا حاصرة لهذه الأحوال، لا تنخرق إلا شذوذًا، وفى أمثلة معدودة تكلموا فيها وحاولوا تفسيرها . . . . أما الأسس التى وضعها فليش فهى قاصرة عن قواعد الصرفيين وضوابطهم، فضلاً عن أنها تفترض فى العربية ظواهر تراها مطردة، ولم تعترف بها العربية.

* * *

ثانيًا : تفسير الدكتور شاهين :

ذكر الدكتور فى مقدمة تفسيره لحالات الإبدال أن ما تعوده اللسان العربى فى معاملته للواو والياء والهمزة ناشئ عن بعض الكراهات التى لم يألفها، ومقتضى هذا أنه تكونت للسان العربى خصائص نطقية، من أهمها ما يلى :

أولاً : أن الأصل فى الوقف هو السكون، فلا يوقف على متحرك، وبعبارة أخرى لا يوقف على مقطع مفتوح.

ثانيًا : أغفل القدماء النص على أنه لا يبدأ بحركة، وهو طبع فى اللسان العربى لم يتعود خلافه، كما أنهم أخرجوا حروف العلة وأشباهها من جملة

---

(١) راجع دراسة فى الصيغ العربية د. محمد خاطر من ص ٨٣ إلى ص ٨٥ (رسالة دكتوراه).

الحركات ، مع أنها تكبير للحركات وتركيب لا يستساغ فى بداية الكلمات ، وبخاصة إذا ولى المزدوج حركة من جنسه .

ثالثًا : من المسلم به أن العرب كانوا يكرهون النطق بمقاطع مفتوحة متوالية ، ومن ثم لجأوا إلى إقفال بعض هذه المقاطع المفتوحة ، بالإسكان أو الإدغام ، وقياسًا على هذا كان العرب يكرهون توالى الحركات الكثيرة الذى يضعف النظام المقطعى[١] .

وانطلاقًا من هذه الخصائص قرر الدكتور أن الهمز كان لدى العربى ذا وظيفتين :

أولاهما : الهروب من تتابع الحركات .

ثانيهما : المبالغة فى نبر بعض المقاطع ، فيتحول بذلك نبر الطول إلى نبر التوتر[٢] ثم أخذ فى نقد قواعد الإبدال على النحو التالى :

(أ) فى نحو كساء وبناء مما تطرفت فيه الواو والياء بعد ألف زائدة ، يرى أن أصله (كساوْ ، وبنايْ) بإسكان الآخر على الوقف ، ويرى أن الموجود فى آخر الكلمة ليس واوًا ، ولا ياء ، وإنما هو ضمة أو كسرة تكون مع الفتحة الطويلة قبلها المزدوج ، ويترتب على ذلك وجود المقطع المفتوح فى آخر الكلمة الموقوف عليها ، وذلك مكروه فى العربية ، لذلك لجأ الناطق إلى إحلال الهمزة محل الضمة (التى هى الواو) ومحل الكسرة (التى هى الياء) لا على سبيل الإبدال ، بل من أجل تصحيح نهاية الكلمة بالوقف على المقطع المقفول[٣] . أما الهمز فى حمراء ، فيرجع إلى التطور فى علامة التأنيث ، التى كانت فى الأصل القديم الذى مات ، هى التاء ، ثم تطورت إلى الألف المقصورة ثم إلى الألف الممدودة ، لكراهة العربى أن تنتهى الكلمة فى نطقه بالمقطع المفتوح ، فآثر إقفاله بالهمزة ، وهو تطور خاص بالعربية وحدها تقريبا فيما ذهب إليه بروكلمان[٤] . هذا وقد حدث إقفال المقطع

---

(١) راجع القراءات القرآنية ص٧٨ إلى ص ٨٩.

(٢) المرجع السابق ص٨٠.

(٣) راجع القراءات القرآنية ص٨١ (بتلخيص).

(٤) المرجع السابق ص٨٢ إلى ٨٤ (بتلخيص).

المفتوح فى بعض الكلمات المؤنثة بصورة أخرى كهمز الألف فى (هذه حبلأ) وربما همزوا ألفات أخرى لغير التأنيث مثل : (رأيت رجلأ) وقريب منه (قولئ وقولأ ، وقولؤ) فى الوقف عليها ، وربما شاركت الهمزة فى قفل المقطع المفتوح هاء السكت وهاء الندبة ، والهمزة فيما سبق إلى جانب مهمتها كوسيلة لإقفال المقطع المفتوح ، لها وظيفة أخرى وهى تقوية النّبر ، وعلى الرغم من أنه نبر طولى فإنّ اختتام المقطع المنبور بالهمزة يمنح النبر قوة أخرى[١] .

(ب) وفى نحو قائل وبائع وعجائز وقوائم . . يرى الدكتور شاهين أنها تخضع لتفسير واحد ، وهو الهروب من تتابع الحركات ، لأن أصلها قاول وبايع وعجايز وقواوم ، وكل الواوات والياءات بعد الألف ليست إلا ضمات وكسرات والكسرة أو الضمة هى العنصر الثانى من عنصرى صوت اللين المركب الذى هو (آو أو آى) وهربًا من هذا التتابع الحركى المكروه ، حذفت الضمة التى هى الواو ، والكسرة التى هى الياء ، وحلت محلها الهمزة التى هى علامة النبر لا على سبيل الإبدال بل لمجرد التعويض الموقعى كوسيلة للنبر[٢] ، أما فى قلائد : فيبدو أن السبب فى نبره هو الرغبة فى صوغ جمعه على صيغة معينة ، لأن المتتابع فيه فتحتان طويلتان (قلاد) ومن الصعب على الناطق أن يعطى للألفين حقهما من الطول ، لذلك نبرت الألف الثانية ثم كسرت النبرة ليلحق بوزن مفاعل ، على أنه يوجد جمع آخر اكتفى فيه بنبر الطول وهو (قِلاد) [٣].

(جـ) أما جمع مفاعل وما أشبهه مما أعلت لامه ، نحو خطيئة وخطايا ، فيرى أنه جمع تغيرت فيه طريقة النبر من الهمز إلى طول الحركة ، وهو جمع تفرضه تقاليد من لا ينبرون ، ومفرده (خَطِيه) بلا همز ولا إدغام ولا إبدال ، ويرى أن الوقف على الفتحة الطويلة فى آخره ، يمكن أن يكون بالهاء أو بالهمزة فيقال فى الوقف عليه بالهاء : خطايه ، أو خطاياه ، وفى الوقف عليه بالهمزة يقال خطاياء ،

---

(١) المرجع السابق ص ٨٥ إلى ٨٦ (بتلخيص).
(٢) المرجع السابق ص ٨٨ إلى ٨٩ (بتلخيص).
(٣) القراءات القرآنية ص٨٩ (بتلخيص).

وإن كان ذلك لا يظهر فى الكتابة ، أما الجمع المنبور فهو ما ورد مسموعًا فى قول بعض العرب «اللهم اغفر لى خطائئى» بهمزتين ، إلا أن هذه الصيغة اختفت من الاستعمال لعدم إمكان نبر مقطعين متواليين[1] .

(د) وأما فى (وواصل) ونحوها ، فإنها تبدأ بحركات يصعب نطقها وهى عند التحليل (ua ua sil) حيث تتابعت فيها أصوات اللين المزدوجة ، فجرى النطق العربى على نبر مقطعها الأول تفاديًا للنطق بحركة فى بدء الكلمة فصارت أواصل ، أما ما بدئ بمزدوج واحد فهو مستساغ فى النطق العربى نحو وَلَد ، ويَوْم ، ويَد ، ولكنه لم يسلم من الهمز عند بعض العرب فى مثل وجوه ووشاح[2] .

(هـ) كذلك تناول الدكتور شاهين إبدال التسهيل وأوضح أن أهل الحجاز أحيانًا كانوا يستعيضون عن النبر الهمزى بنبر الطول فيما إذا تخلف عن سقوط الهمزة صوت لين طويل ، نحو راس وبير وجونة فى رأس وبئر وجؤنة ، وأحيانًا كانوا يستعيضون عن الهمز بنبر التضعيف ، وذلك فيما إذا تخلف عن الهمز صوت مضعف فى خطيّة ومقروّة ، وأحيانًا كانوا لا يستعيضون عن موقع الهمزة الساقطة بشىء كما فى يَسَلُ ، ويَجَرُ ، وخَطِيَة دون تضعيف ، وفى هذه الحالة يكون النبر قد انتقل من موضعه إلى المقطع السابق عليه[3].

تعقيبات :

لم يسلم رأى الدكتور شاهين الذى صاغه فى شكل نظرية عامة سماها (نظرية النّبر) من بعض الملاحظات التى وجهت إليه ، فالدكتور عبد الغفار هلال يرى أن مقاييس هذه النظرية لم تف بالمطلوب من التفسيرات ، وذلك من عدة نواحى :

(١) قال الدكتور شاهين إن العربى كان يكره الوقف على المقطع المفتوح ويريد إقفاله فى نحو (سماو وبناى) والواقع أن الكلمات لم توضع لتستعمل

---

(١) القراءات القرآنية ص٩١، ص ٩٢ (بتلخيص).

(٢) المرجع السابق ص٩٢، ٩٣ (بتلخيص).

(٣) راجع المرجع السابق من ص ١٠٩ إلى ص ١١٢.

مفردة ، بل لتستعمل فى تركيب يؤدى معنى مقصودا ، فالوصل هو طريق استعمال اللغة لا الوقف ، وكذلك لو نطقنا كساو وبناى بالتنوين لم يوجد المقطع المفتوح أيضًا . ثم لماذا لم تقلب الواو والياء همزة حال الوقف فى مثل نايْ ورايْ؟؟ مع وجود المقطع المفتوح فيها . ولماذا لم يحدث ذلك فى مثل التراخى والتسامى؟ ثم إننا لا نجد فى كلامه تفسيرًا لاختلاف حالات التثنية والجمع المتعددة من وجوب بقاء الهمزة فى مثل قراء ، وقلبها واوًا فى صحراء ، وترجيح أحدهما فى نحو كساء وبناء وعلباء . ولماذا لم يقولوا فى إقفال المقطع حَمْرأ كما قالوا حُبْلأ ؟؟ ثم إن تطور كلمة (حمراء) من حمرت إلى حمرة إلى حمرا إلى حمراء لا دليل عليه ، وإلا لأمكن أن يقفل المقطع فيقال حمرهْ أو حمرتْ بالرجوع إلى أصل سابق .

(٢) قال الدكتور شاهين إن سبب التغيير إلى الهمزة يتمثل فى الهروب من تتابع الحركات ، فلماذا لم يهرب العربى منه فى نحو قاول وبايع فِعلىْ أمر ، وهما مثل قائل ، وبائع اسمى فاعل ؟؟ ولماذا لم يهرب منه فى نحو جداول وقساور ، وهما مثل عجائز وصحائف؟؟

(٣) لم يفرق الدكتور بين ما يجب وما يجوز وما يمتنع من الهمز فى الألفاظ التى وجدت فيها واو أو ياء أوَّلاً ، مع أن بعضها يجب همزه نحو وواصل وبعضها يجوز نحو وسادة ووشاح ووجوه ، وبعضها يمتنع مثل واصل ويواقيت[1] .

هذا ويمكن أن نضيف إلى ما سبق عدة ملاحظات أخرى وهى : -

(أ) أن الدكتور شاهين اعتمد فى القول بحركية الواو والياء غير المدتين على تحليل المزدوج إلى عناصره ، فى أمثلة الإبدال التى ذكرها ، والواقع أن قضية وجود المزدوج فى اللغة العربية ليست محل اتفاق بين الباحثين ، فالدكتور حسن ظاظا بعد أن عرف الحركة المزدوجة بأنها انتقال الناطق من الفتحة إلى الضمة

---

(١) راجع رسالة الدكتور عبد الغفار هلال (ابن جنى اللغوى) صـ ٤٩٨ـ وانظر عبقرىّ اللغويين ٦٥٨ ، ٦٥٩ .

أو من الضمة إلى الكسرة ، أو من الكسرة إلى الفتحة أو بالعكس ، بحيث يكون الانتقال قفزًا وانزلاقًا فى دفعة نفس واحدة[1]، عقب بقوله : وفى رأينا أنها غير موجودة فى اللغة العربية ، بل الموجود هى حروف اللين فقط ، أما الواو والياء غير المدتين فهما صوامت لا حركات ، سواء أجاءت ساكنة ، مثل قَوْلٍ وبَيْعٍ أو متحركة مثل عواقب وهياكل[2]. ونحن نرى أن ما قال عنه الدكتور شاهين إنه حركة مزدوجة فى معظم أمثلة الإبدال (قاول وبايع وصحايف وسياود) لا يتم فيها الانتقال فى دفعة نفس واحدة ، لأنها موزعة على مقطعين من مقاطع الكلمة ، ومعلوم أن كل مقطع يتم فى دفعة نفس على حدة ، ومما يؤكد أنهما صامتان لجوء بعض العرب إلى إقفال المقطع المفتوح بهما ، بدلاً من الإقفال بالهمزة ، فكلمة (أفعى) التى تنتهى بمقطع مفتوح ، كان بعض العرب كقبيلة فزارة ، وناس من قيس وبعض طيئ يقلبون الألف الموقوف عيها ياء ساكنة فيقولون هذه أَفْعَىْ ، ومرت بِأَفْعَىْ وكان بعض طيئ يقلبها واوا ساكنة ، فيقولون هذه أَفْعَوْ ، ورأيت أَفْعَوْ ، ومررت بِأَفْعَوْ[3]، وكان بعض طيئ أيضًا يقلبها همزة فيقول هذه أَفْعَأْ ، ورأيت أَفْعَأْ ومررت بِأَفْعَأْ[4]، والذى يمكن تصوره أن الذين كانوا يقولون أفعَأ ، وأفعَىْ ، وأفعَوْ (فى أفعى) أرادوا قفل المقطع المفتوح المنتهى بحركة طويلة ، إلا أن طريقة الإقفال اختلفت فالبعض يفضّل الهمزة فى الإقفال ربّما لأنهم بدويون ، والبعض يؤثر الإقفال بالواو أو بالياء ، ربما لأنهم حضريون ، أما الذين يقولون (أفعى) بصوت اللين الطويل ، فهم يستريحون إلى المقطع المفتوح فى نهاية الكلمة ، فالعرب إذن لهم أذواقهم فى الوقف على المقطع المفتوح ، وفى وسيلة الإقفال ، وأعتقد أن ذلك مرده إلى اختلاف اللهجات .

---

(١) كلام العرب (من قضايا اللغة) ص٣٧ (بتصرف).

(٢) المرجع السابق (بتصرف).

(٣) جاء فى شرح الرضى على الشافية (ج٢ ص٢٨٦) اعلم أن فزارة وناسا من قيس يقلبون كل ألف فى الآخر ياء سواء كانت للتأنيث كحبلى ، أو لا ، كمثنى كذا قال النحاة. وقال فى (٢٨٧): واطرد قلب الياء من كل ألف عند طيئ فى الوقف .. وفى (٣١١) ولذلك يقلب بعضهم الألف فى الوقف واوًا أو ياء أيّن منهما.

(٤) انظر ارتشاف الضرب من كلام العرب ج١ ص٣٢٥.

(ب) إن الدكتور شاهين لا يختلف فى قوله بالوقف على المقطع المقفول فى نحو سماء وبناء ، عن قول الدكتور إبراهيم أنيس بالتهميز فى حال الوقف ، وهو لا يختلف كثيراً فى قوله بالهروب من تتابع الحركات فى قائل وبائع وصحائف وقوائم . . . عن قول الدكتور هنرى فليش بكراهة النطق بالصوامت الضعيفة مع مصوت من جنسها أو بعض ما يغايرها فى الأمثلة السابقة ، فهو يلتقى معهم فى كثير من تفسيراته ، وإن اختلفت صياغتها .

(جـ) إن الجمع (قلائد) الذى علل لنبره بأنه الرغبة فى صوغه على صيغة معينة لوجود صيغة أخرى غير منبورة هى (قِلاد) يعارضه ما ورد في القاموس المحيط من أن (القلاد) [1] مفرد كما أن مفرد خطايا الذى قال عنه إنه (خَطِيَه) بلا همز ولا إدغام ولا إبدال لا دليل عليه ، وكذلك قوله إن خطايا جمع تفرضه تقاليد من لا ينبرون وإنه فى حال الوقف ينتهى بهمزة أو بهاء لا تظهر فى الكتابة ، كلها أمور ينقصها الدليل ، ولا يؤيدها الواقع اللغوى الذى ورثناه .

(د) إن تفسير إبدال التسهيل على أساس النبر أيضًا يتعارض مع الشائع بين اللغويين القدامى ، من أن التسهيل ليس بنبر ، وأن المتكلمين به من أهل الحجاز وأهل مكة والمدينة وهذيل ومن جاورهم ليسوا بأصحاب نبر كما قال عيسى ابن عمر ، فالتفسير بالنبر لا يعدو أن يكون انطلاقًا من أقوال وتفسيرات بعض المستشرقين ولا سيما الألمان ، فهم الذين يخصّون النبر بقيمة مهمة فى تفسير الأحداث الصرفية فى العربية الفصحى[2].

ثانيًا : القائلون بالعلاقة بين الهمزة والألف والواو والياء : -

يعد الخليل بن أحمد أوّل من أشار إلىالعلاقة القوية التى تربط بين الهمزة ، وبين الألف والواو والياء ، وذلك عندما جمع بينها ، وأوقعها موقعًا خاصًّا من أبجديته الصوتية ، التى رتّبها على النحو التالى : (ع ح هـ - خ غ - ق ك - ج ش

---

(١) راجع القاموس المحيط مادة (قلد).

(٢) راجع كتاب العربية الفصحى (نحو بناء لغوى جديد) ص ٢٠٥.

ض ـ ص س ز ـ ط د ت ـ ظ ث ذ ـ ر ل ن ـ ف ب م ـ و ا ى والهمزة) [1] ، فجمعه بين هذه الأربعة فى آخر الأصوات ، يدل على إحساسه بما بينها من صلة صوتية ، ولا سيما أنه يرتب الأبجدية العربية ترتيبًا صوتيًا ، والخليل فضلاً عن كونه عالمًا صوتيًا ، فهو عربى ذواقه صادق الإحساس .

وقد جمع بينها أيضًا حين لقبها بالحروف الجوفية لأنها تخرج من الجوف ، وتلقيبها بالجوفية لا يخلو من دلالة ، لأنه كما قيل « كل مجموعة تشترك فى لقب لتقاربها فى المخرج»[2] ، فالذى يظهر أن الخليل كان يعد ما دون الحلق المعروف الآن فى علم التشريح (وهو يشمل الحنجرة والقصبة الهوائية والرئتين) مخرجًا ، وكان يسميه الجوف ، فى الوقت الذى كان يسمى أعلى نقطة فيه أقصى الحلق ، ويبدو أن أقصى الحلق عنده ، يراد به الحنجرة ، غير أن التسمية الأخيرة لم تكن معروفة لديه . والخليل وإن كان قد جعل الهمزة وحروف اللين من مخرج الجوف ، إلا أنه كان يميز طبيعة كل منها ، فكان يطلق على الأخيرة الحروف الهوائية قال الخليل بن أحمد : حروف العربية تسعة وعشرون حرفًا ، منها خمسة وعشرون حرفًا لها أحياز ومدارج ، وأربعة أحرف يقال لها جوف ، الواو أجوف ومثله الياء ، والألف اللينة ، والهمزة ، سميت جوفًا لأنها تخرج من الجوف ، فلا تقع فى مدرجة ، وهى فى الهواء ، فلم يكن لها حيّز تنسب إليه ، وكان يقول كثيراً الألف اللينة ، والواو ، والياء هوائية ، أى أنها فى الهواء[3] . فحديثه عن حروف اللين فى هذا النص فى غاية الدقة ، وموافق لما أثبتته الدراسات الصوتية الحديثة وكل ما يؤخذ عليه هو تسميته الهمزة هوائية أو قوله إنها فى الهواء أو هاوية[4] ، لأنها من أقصى الحلق على حد تعبيره هو[5] ، أو من الحنجرة على تعبير المحدثين ، ولأن الهواء

---

(١) العين للخليل بن أحمد ج١ ص ٥٣.
(٢) دراسات فى فقه اللغة ص٣٢١.
(٣) مقدمة التهذيب للأزهرى ج١ ص٤٨.
(٤) راجع العين للخليل بن أحمد ج١ ص٦٤.
(٥) المرجع السابق ج١ ص٥٨.

ينحبس بها فى أقصى الحلق أو فى الحنجرة ، ثم ينطلق ؛ لهذا يقال فيها إنها صوت انحباسى فلا يليق بها وصف (هوائية) الذى يعنى أن الهواء يخرج حرًا طليقًا دون اعتراض حال النطق بها [1] ، وإنما يليق بحروف اللين فقط ، وعلى أية حال فإننا نفهم من مجموع أقوال الخليل أن الهمزة وحروف اللين تخرج كلها من مخرج واحد هو الجوف أو مخرجين متجاورين ومتداخلين هما أقصى الحلق والجوف حسب تعبيره .

والخليل فى موضع آخر حاول شرح الصلة بين الهمزة وبين حروف المد واللين فقال : «ومدارج أصواتها مختلفة ، فمدرجة الألف شاخصة نحو الغار الأعلى ومدرجة الياء منخفضة نحو الأضراس ، ومدرجة الواو مستمرة بين الشفتين ، وأصلهن من عند الهمزة ، ألا ترى أن بعض العرب إذا وقف عليهن همزهن ، كقولك للمرأة افعلئ وتسكت ، وللاثنين افعلأ وتسكت ، وللقوم افعلؤا وتسكت ، فإنما يُهْمَزْنَ فى تلك اللغة ؛ لأنهن إذا وقف عندهن انقطع النفس بهن فرجعهن إلى أصل مبتدئهن من عند الهمزة ، فهذه حال الألف اللينة ، والواو الساكنة بعد الضمة ، والياء الساكنة بعد الكسرة ، وهؤلاء فى مجرى واحد» [2].

ففى هذا النص نرى الآتى :

١- الخليل يعقد الصلة بين الهمزة والحركات الطوال .

٢- أن الهواء الحامل لهذه الحركات يبدأ من عند الهمزة (وهى من الجوف عنده) وينتهى أيضًا عند الهمزة ، ونحن نعلم أن الهواء الحامل للصوت حيثما انقطع فذلك مخرج الصوت ، وأصوات المد واللين ينقطع النفس بها فى مخرج الهمزة (وهو أعلى الجوف) فلا غرابة فى أن يكون الجوف مخرجًا لها .

٣- أن الحركات الطوال تجرى فى مجرى واحد ، وإن اختلفَ شكل المجرى مع كل منها ، فلا يلتفت إلى ما يقال من «أن النصب من أقصى الحلق ، والجرّ من وسط الفم ، والضم من الشفتين» [3].

---

(١) راجع علم اللغة العام ـ الأصوات ص١٤٤.

(٢) مقدمة التهذيب للأزهرى ج١ ص٥١.

(٣) كتاب أسرار العربية لابن الأنبارى ص٢٣ طبعة ليدن ١٨٨٦م.

هذا كلام الخليل عما بين الهمزة وحروف المد واللين من صلة صوتية ، فهما من مخرج واحد هو الجوف ، أو من مخرجين متداخلين : أقصى الحلق وتخرج منه الهمزة ، والجوف وتخرج منه الهمزة أيضًا وحروف المدّ واللين .

وممن كانوا يقولون بما يقرب من رأى الخليل الأزهرى صاحب التهذيب ، فهو لا يفترق معه إلا فى عدم القول بأن الهمزة جوفية ، أى أن الأزهرى فصل بين مخرجى الجوف والحلق ، فالأول تخرج منه الألف والواو والياء[1] ، والثانى تخرج منه الهمزة[2].

وأكاد أقول هنا إن تردّد الخليل فى جعل الهمزة من أقصى الحلق ، أو من الجوف مع أحرف المدّ واللين ، هو الذى جعل سيبويه يضع الألف مع الهمزة والهاء وينسبها إلى مخرج واحد هو أقصى الحلق ، فكما كان الخليل يطلق الجوف على ما يشمل أقصى الحلق ، يبدو أن سيبويه كان يطلق أقصى الحلق على الحنجرة وما دونها إلى الرئتين ، مكتفيًا ببعض ما أثر عن الخليل فى تسميته لأبعد المخارج . وهذا الذى كان يقول به الخليل من وجود قرابة مخرجية بين الهمزة وحروف المد واللين ، يمثل رأى طائفة من علماء اللغة المحدثين ، فالأستاذ جبر جومط يجعل حروف المدّ (الحركات) والهمزة تخرج من مخرج واحد ، فيقول « أما مخارج الحركات فحلقية كالعين والهمزة ، فالفتحة تتحصل مثلاً من إخراج النفس مع فتح الفم كالعين ، إلا أن أواخر اللسان لا تنقبض فيها ، وينهزم بعضه إلى الأسفل كما فى هذه أو فى الحاء ، وأما الضمة فكالفتحة مع ضم الشفتين ، وأما الكسرة فكهذه أيضًا ، مع الاستعانة شيئًا بطرف اللسان ، وتحريك الشفة السفلى إلى الأسفل ، فترى من هذا أنه يصدق عليها حدّ الحرف ، ونذكرها تحت اسم الحركة أيضًا ، على ما جرت به عادة الصرفيين من سلف[3] ، فهذا الرأى لا يفترق مع رأى الخليل السابق ذكره ، إلا قليلاً ، فالخليل يجعل الحركات من

---

(١) راجع تهذيب اللغة ج١٥ ص٦٤٩.

(٢) المرجع السابق ج١٥ ص ٦٨٢.

(٣) الخواطر فى اللغة ج٨ ص٩.

الجوف ، والأستاذ جومط يجعلها من الحلق ، ويخيّل إليّ أنه لا اختلاف بينهما ، لأن الجوف عند الخليل يشمل الجزء الأدنى من الحلق وما دونه إلى أسفل الجوف.

وهناك أيضًا بعض الباحثين الذين تابعوا الخليل فى رأيه بالنسبة للهمزة وحروف المد واللين ، وفى المصطلح أيضًا ، فالأستاذ حفنى ناصف حينما تحدث عن المخارج جعل المخرج الأول لحروف المد واللين (ا و ى) وقال : إنها تخرج من جوف الصدر ، وجعل المخرج الثانى للهمزة والهاء ، وقال إنهما يخرجا من أقصى الحلق ، غير أن الهمزة أدخل فى الحلق[1] ، والدكتور على عبد الواحد وافى جعل للأصوات العربية نحو خمسة عشر مخرجًا ، وسمى الأربعة الأولى منها المخارج الجوفية والحلقية ، وهى : الجوف مع الحلق لأحرف المدّ الثلاثة ، فهى تخرج من الصدر والحلق ، وتنتهى إلى خارج الفم . وأقصى الحلق للهمزة والهاء ، والهمزة أدخل فى ذلك من الهاء . ووسط الحلق للعين والحاء ، والعين أدخل فى ذلك من الحاء . وأدنى الحلق للغين والخاء ، والغين أدخل فى ذلك من الخاء . فالصدر مع الحلق يتكون منهما مخرج لثلاثة أصوات ، والحلق وحده يشتمل ثلاثة مخارج لكل منها صوتان[2] . وهذا الرأى يكاد ينطبق على رأى الخليل السابق تمام الانطباق ، لولا اختلاف العبارة ، فهو يشير أيضًا إلى التداخل بين مخرجى الهمزة وأصوات المدّ واللين ، والتداخل بين المخارج أمر «مقرر» ومعروف ، يقول الأستاذ جومط : ولا يخفى أنه قد تتداخل هذه المقاطع بعضها مع بعض ، فيكون الحرف مشتركًا بين المقطعين منها[3] . فلا غرابة إذن فى أن يقال لحروف المدّ واللين إنها تخرج من الجوف ، أو من الحلق ، أو من الجوف والحلق ، وإن كان جعلها جوفية حلقية أدق وأضبط ، وأكثر انطباقًا على واقع هذه الحروف .

هذا ويمكن أن نستأنس فى إمكان الصلة الصوتية بين الهمزة والحركات ، بما ورد فى كلام بعض المُحْدَثِين عن صلة الحركات بحروف الحلق ، فالدكتور أحمد

---

(١) انظر تاريخ الأدب أو حياة اللغة العربية (مجموعة محاضرات) ص١٦.

(٢) انظر فقه اللغة ص١٥٤، ١٦٠- الطبعة السادسة.

(٣) الخواطر فى اللغة ص٤. (والمقاطع = المخارج).

مختار عمر وهو يتحدث عن ظاهرة تطور صوت العين نحو أصوات اللين ، فى الألفاظ العددية المركبة (أحد عشر وخمسة عشر ، وستة عشر) والتى صارت فى المصرية الحديثة (حداشر ، خمستاشر ، ستّاشر) - يقول - « إنها نتيجة التسهيل بإبدال الصوت الساكن الحلقى إلى صوت لين مماثل»[١] ، ويعلل لذلك الإبدال بقوله : «فإن من الثابت صوتيًا ، وجود علاقة بين صوت الحلق والفتحة»[٢] ، والمراد بصوت الحلق فى النص السابق هو صوت العين ، وبالفتحة الألف اللينة ، كما أنه يقصد بالعلاقة بينهما ، العلاقة المخرجية ، لا الوصفية ، لأن الألف ليس لها من صفات العين إلا الجهر فقط ، وذلك غيركاف لإيجاد العلاقة الوصفية . ونجد مثل هذه الإشارة الخاطفة فى كلام الدكتور عبد الرحمن أيوب حيث يقول : «أما العين فالظاهر أن المصرية تميل إلى التخفيف من درجة احتكاكها ، وذلك بجعل فتحة مخرجها فى الحنجرة أكثر رخاوة واتساعًا ، وتكاد تكون العين القاهرية ، تقارب الحركة لهذا السبب[٣]، «وأظن أن هذا التقارب ليس مقصورًا على العين والفتحة الطويلة ، ولكنه موجود أيضًا بين جميع أصوات الحلق والفتحة الطويلة ، وهذا ما نلمسه من عبارة الدكتور إبراهيم أنيس التى يقول فيها : « إن أصوات الحلق تناسب فى الغالب وضعا خاصًا للسان يتفق مع ما نعرفه من وضعه فى الفتحة»[٤] ، ولا شك في أن الأوضاع المتقاربة فى أعضاء النطق تنتج أصواتًا متقاربة فى المخارج ، وإذا ثَبتتْ مثل هذه الصلة الصوتية بين الحركات وحروف الحلق ، فَلِمَ لا تثْبتُ بين الحركات وبين الهمزة ، مع أن الهمزة من الحلق أيضًا أو من الحنجرة التى هى أقرب ما تكون للحلق ؟ ؟

ربما تكون هناك صلة صوتية بين الهمزة والحركات ، وقد يشفع فى وجودها ما قيل من أن «التسجيلات الطيفية الحديثة للهمزة ، قد أظهرتها بِصُوَرٍ متنوعة

---

(١) تاريخ اللغة العربية فى مصر ص ١٠٦ ط القاهرة ١٩٦٠م.

(٢) المرجع السابق .

(٣) التطور اللغوى للدكتور أيوب ص ٧١. نقلاً عن الموضع السابق وص٨٠ من نسخة طبعت ١٩٦٤م وص٩٧ من كتابه اللغة والتطور ط ١٩٦٩م .

(٤) من أسرار اللغة ص٥٠ الطبعة الخامسة ١٩٧٥م .

وصوتًا غير مستقرّ ، لا تأخذ شكلا معينًا مُحدَّدا ، وصوتًا شبيهًا بالعلة فى بعض السياقات ، ـ فهى فى الأول تظهر كانفجار متبوع بفجوة سكوتية ، وأحيانًا يتبع الانفجار بضجيج منخفض ، وفى حالات أخرى تظهر الهمزة كصوت انزلاقى قصير تبدأ به حزم العلة الثانية ، وهى فى الوسط ـ فيما عدا بين علتين ـ تظهر كفراغ سكوتى ، وبين علتين لا تظهر كفراغ ، ولكن كصوت انزلاقى شبيه بالعلة»[1] فظهورها شبيهة بالعلة كما فى النّص السابق ، قد يكون من أهم أسبابه التقارب بينها وبين أصوات العلة فى المخرج .

وعلى فرض صحة ما دلت عليه النصوص السابقة ، من وجود صلة صوتية بين الهمزة والحركات الطوال ، كما يفهم من قول الخليل ومن تابعه من المحدثين يجوز أن يقال بالإبدال فى كل موضع حلَّتْ فيه الهمزة محل الحركة الطويلة وبالعكس . لكن هل يمكن القول بمثل هذه الصلة بين الهمزة وبين الواو والياء غير المدتين؟؟ .

الواقع أن ذلك غير ممكن بأية حال من الأحوال ، لما يوجد من تباعد فى المخرج بَيْن الهمزة والواو والياء ، فالأولى تخرج من الحنجرة ، والثانية من أقصى اللسان حين يتصل بأقصى الحنك ، والثالثة من وسط اللسان وما يقابله من الحنك ، وعلى ذلك فليست هُنالك صلة صوتية يمكن القول على أساسها بالإبدال ، وإذن لابد من تفسير يوضح حلول الهمزة محل الواو والياء أو بالعكس ويكون أيضًا قابلاً للأخذ والرد .

* * *

محاولة لتفسير جديد :-

فى مقدمة ما نتصوره تفسيرًا لذلك نشير إلى أن الأمر لا يَعْدُو أَن يكون مَيْلاً إلى المقطع الضعيف أو القوى من جانب الناطقين باللغة ، وضعف المقطع أو قوته

---

(١) دراسة الصوت اللغوى د. أحمد مختار ص٢٩٧ بالأصل والهامش .

يتوقف على مكونات المقطع من ناحية ، وعلى موقعه من ناحية أخرى ، ونُشير أيضًا إلى أن الواو والياء غير المدتين صوتان صامتان ، وذلك فى كل موقع أُتْبِعَتْ فيه الواو والياء بحركة من أى نوع ، وفى كل موضع وقعتا فيه ساكنتين وقبلهما فتحة[1] ، فهما يقعان موقع الحروف الصحاح ويؤديان وظيفتها فى السياق ، فَيُبْدَأُ بهما المقطع مثلاً ، كما يُبدأ بالحرف الصحيح[2].

وفى ضوء ذلك نقول بداهة إن المقطع الذى يحتوى على الصامت الضعيف هو مقطع ضعيف ، وإن المقطع الذى يحتوى على الصامت القوى هو مقطع قوى ، بشرط أن يتساوى المقطعان فى عدد الصوامت وفى عدد الحركات وأشكالها .

وانطلاقًا من هذا المبدأ يمكن أن نقول إن المقاطع الآتية مقاطع قوية :

(١) همزة + لين قصير .

(٢) همزة + لين طويل .

(٣) همزة + لين قصير + أى صوت ساكن .

ويمكن أن نقول إن المقاطع الآتية مقاطع ضعيفة لاحتوائها على الصامت الضعيف وهى : -

(١) صامت ضعيف (واو أو ياء) + لين قصير .

(٢) صامت ضعيف + لين طويل .

(٣) صامت ضعيف + لين قصير + أى صوت ساكن .

وإذا صح ذلك أمكن تفسير حلول الهمزة محل الواو والياء ، بأنه الميل من جانب المتكلمين باللغة العربية إلى إيثار المقطع القوى على المقطع الضعيف ، فى أمثلة الإبدال الواجب دائمًا ، وفى أمثلة الإبدال الجائز أحيانًا ، وينبغى أن يلاحظ هنا أن ذلك التفسير خاص بأمثلة هذا وذاك بالشروط التى ذكرها الصرفيون ،

---

(١) راجع علم اللغة العام (القسم الثانى الأصوات) من ص ١٠٥ إلى ص ١٠٨.

(٢) راجع اللغة العربية معناها ومبناها ص ٦٨ إلى ص ٧٣.

بمعنى أننا لا ندّعى أنه سلوك صوتى عام فى اللغة ، بدليل أنه قد يحدث العكس وهو الميل إلى المقطع الضعيف كما فى إبدال التسهيل ، وتفصيل ذلك كالآتى : -

أولاً : حلول الهمزة محل الواو والياء :

(١) فى نحو سماو وبناى ، مما تطرفت فيه الواو والياء ، بعد ألف زائدة تطرفًا حقيقيًا ، يكون العربى قد آثر المقطع القوى المبدوء بالهمزة ، على المقطع الضعيف المبدوء بالصامت الضّعيف (الواو أو الياء) ، وكذلك الأمر فيما إذا كان التطرف حكميًا كاصطفاءة ، واكتفاءة ، وبناءان . ونلاحظ أن شكل المقطع الذى يحدث فيه التغيير إما أن يكون مفتوحًا قصيرًا ، أو متوسطًا مقفولاً ، أو متوسطًا مفتوحًا ، والشكلان الأولان يحدث التغيير فيهما دائمًا ، إلى المقطع القوى ، أما الشكل الأخير فيتوقف التغيير فيه على اختلاف اللهجات ، فالذين يقولون مثلاً كساءان يميلون إلى المقطع القوى ، أما الذين يقولون كساوان أو كسايان فهم يؤثرون المقطع الضعيف ، ولا يدخل هنا صحراوان ، لأن الذى تطرف فى مفرده هو الألف ، وليس الواو أو الياء .

(٢) فى نحو قاول وبايع مما أعلت عينه فى الفعل الثلاثى ، وفى نحو عجاوز وشعاير مما كانت الواو والياء فيه مدة زائدة ثالثة فى المفرد ، وفى نحو أواول ، ونيايف وسياود ، وقواوم ، مما وقعت فيه الواو والياء ثانى حرفين لينين بينهما ألف مفاعل . . فى كل هذا آثر العربى المقطع القوى (همزة + لين قصير) بدلاً من المقطع الضعيف (و + لين قصير) أو (ى + لين قصير).

(٣) فى نحو وواصل ، ووُوَل ، آثر العربى البدء بالمقطع القوى على البدء بالمقطع الضعيف (و + لين قصير) ، وكذلك الأمر فى وجوه ووشاح أحيانًا .

(٤) فى نحو وولى ، آثر العربى المقطع القوى على المقطع الضعيف (و + لين طويل).

(٥) فى نحو غايىّ ، أحيانًا كان العربى يؤثر المقطع القوى (همزة+لين قصير+ى) وأحيانًا كان يستريح إلى المقطع الضعيف (ى + لين قصير + ى).

أما لماذا كان التّغيير واجبًا فى بعض المسائل وجائزًا فى بعضها الآخر؟؟ فنقول إن ذلك يتوقف على الشروط التى ذكرها الصرفيون ، وعلى شكل المقطع وموقعه من الكلمة ، فيكون واجبًا أو جائزًا على النحو التّالى : -

(أ) كل مقطع مبدوء بصامت ضعيف يجب تغييره إلى مقطع قوى بعد الألف الزائدة ما لم يكن منتهيًا بلين طويل ، أو بصامت ضعيف ، فإنه يجوز تغييره ولا يجب ويمكن أن نطبق ذلك على أمثلة (١) ، (٢) مما سبق ، فكلمة كساو ، فى حال التنوين تنتهى بالمقطع (و + لين قصير + ن) المتوسط المقفولِ بغيرِ صامت ضعيف ، وفى غير التنوين تنتهى بالمقطع (و + لين قصير) القصير المفتوح ، وفى هذا كله يجب التغيير . أما فى حال التثنية والجمع ، فإمّا أن ينتهى المقطع المبدوء بالصامت الضعيف بلين طويل كما فى حالة الرفع (كساوان) أو بصامت ضعيف كما فى حالة الجر والنصب (كساوَيْن) وفى هذه الحالة يكون التغيير جائزًا وكذلك فى الجمع ، وقد يؤكد ذلك أنهم قالوا فى النسب إليها (كسائى وكساوىّ) بجواز التغيير ، وذلك لكون المقطع الضعيف منتهيًا بصامت ضعيف أيضًا . وقد يكون ذلك أيضًا هو السرّ فى جواز التغيير فى مثل (غائى ورائى) حيث نجد المقطع المذكور بعد الألف منتهيًا بصامت ضعيف .

أما أمثلة (٢) مما سبق فواضح أن المقطع الواقع فيها بعد الألف لا يصير إلى المقطع المنتهى بلين طويل ، أو بصامت ضعيف ، مهما كان شكل الكلمة .

(ب) إذا تكرر المقطع المفتوح المبدوء بالصامت الضعيف فى بدء الكلمة كان التغيير واجبًا كما فى وواصل ، ووَل ، أما إذا لم يتكرر لم يجب التغيير كما فى وجوه ، وشاح ، وسادة ، وناة . بل يكون جائزًا كما ورد فى بعض اللهجات العربية القديمة من قولهم «أجوه» إشاح ، إسادة ، أناة[1].

---

(١) انظر لسان العرب فى مواد مختلفة .

(جـ) إذا كان المقطع الضعيف المبدوء به منتهيًا بلين طويل يجب تغييره إلى مقطع قوى بشرط أن يكون اللين الطويل أصليًّا أو منقلبًا عن حرف أصلى ، والأول ينطبق على الأولى أنثى الأول وأصلها وولى ، والثانى ينطبق على الأولى أنثى الأوأل وأصلها وؤلى ، ثم خفّفت الهمزة فصارت وولى .

ثانيًا : حلول الواو والياء محل الهمزة : -

تحدثنا عن مواضع ذلك فى الفصل الأول تحت عنوان إبدال التسهيل ، وعرفنا فى الفصل الثانى أن التسهيل لهجة حجازية ، ونريد هنا أن نعرف السرّ فى عدول أهل الحجاز عن الهمزة إلى الواو والياء ، وفى ضوء ما سبق ذكره عن المقطع القوى والمقطع الضعيف نقول إن المتكلمين بالتسهيل كانوا غالبًا ما يؤثرون المقطع الضعيف على المقطع القوى .

ونلاحظ هنا أن الفرق بين المقطع القوى وبين المقطع الضعيف هو الفرق بين لهجتى البدو والحضر :

(١) ففى نحو مئروجؤن ، أهل الحضر يؤثرون أن يكون المقطع الثانى القوى وهو (همزة + لين قصير) مقطعًا ضعيفًا فيحولونه إلى (ى + لين قصير) فى الكلمة الأولى ، وإلى (و + لين قصير) فى الكلمة الثانية .

(٢) وفى نحو خطيئة والنسيء يحولون المقطع القوى إلى مقطع ضعيف ويقفلون المقطع السابق عليه ، حتى لا يقع المقطع الضعيف القصير بعد لين طويل زائد ، لأن ذلك تنفر منه اللغة ، كما علمنا فى سماء ، وقائل ، وعجائز ، ولذلك فهم إذا سهلوا هذا النوع الأخير لا يصيرون إلى الوضع المكروه ، بل يسهلونه بيْن بيْن ، ويبدو أن الذى دعاهم إلى بين بين فى مثل ذلك هو عدم إمكانهم قفل المقطع السابق على المقطع الضعيف .

هذا ما يمكن أن نتصوره فى تفسير العلاقة بين الهمزة وبين الواو والياء فى المقطع المشتمل عليهما ، فهى علاقة الصامت القوى بالصامت الضعيف أولا ، ثم علاقة المقطع القوى بالمقطع الضعيف ثانيًا .

وأخيرًا أردد أن هذه الفكرة قابلة للأخذ والرّدّ ، ويتوقف الأخذ بها على دراسة نظام المقاطع العربية وتطورها ، فى مراحل مختلفة من حياة اللغة العربية للتعرف على اتجاهها إلى الضعف أو إلى القوة فى كل مرحلة على حدة ، وبعد ذلك يمكن ردّ المقطع القوى المشتمل على الهمزة إلى مرحلته ورد المقطع الضعيف المشتمل على الواو والياء إلى مرحلته أيضًا .